

انفراجات «إنسانية» لا تحدّ من المعاناة

للعاصمة ومحافظات أخرى بكميات كبيرة جداً من المشتقات النفطية، واضعة في اعتبارها ارتفاع الطلب على تلك المواد بفعل انقطاعها لفترة طويلة جراء العدوان. ويضيف أن الكميات التي وفرتها الشركة للسوق المحلية كافية تماماً لإنهاء الأزمة القائمة، وأنها نجحت في تحركاتها لمنع تكرار الأزمة من جديد.

وأشارت شركة النفط، في بيان، إلى أن «عددًا من السفن المحملة بالمشتقات النفطية وصلت إلى ميناء الحديدة ويجري تفريغها وتزويد السوق المحلية في مختلف المحافظات تبعاً، لضمان استقرار المشتقات النفطية وإيصالها للمستهلكين».

وفي خطوة لتنظيم عمليات الإغاثة وتوفير المواد الغذائية بشكل سلس في ظل التوقعات بالإقبال الكبير عليها نظراً إلى طول فترة الحصار، عقدت «اللجنة الثورية العليا» اجتماعاً مع الحكومة أدى إلى تشكيل عدة لجان للإغاثة الحكومية وللجائنين وأخرى للخدمات.

ويقول عضو اللجنة، محمد المقالح، إن اللجان باشرت أعمالها بهدف توزيع الخدمات، كالماء والغاز المنزلي والمشتقات النفطية، بطريقة سليمة وعادلة تجنباً لحدوث أي فوضى.

في المقابل، وفي انتظار انفراج أزمة المشتقات النفطية، لم تصل المواد الغذائية، وخاصة مادة القمح إلى البلاد، الأمر الذي يؤكد مصدر مسؤول في وزارة التجارة والصناعة، مستدركاً بالقول إنه «ما لم تحدث عرقلة سعودية تحول دون وصول السفن المحملة بالقمح والمواد الغذائية، فإن البلاد ستشهد انفراجاً في أزمة الغذاء خلال اليومين المقبلين».

وتختلف أولويات الشعب اليمني بحسب احتياجاته، غير أن هناك إجماعاً على أهمية انفراج أزمة المشتقات النفطية وتقديم الرعاية الصحية لضحايا العدوان السعودي عبر توفير الأدوية والمستلزمات اللازمة.



ذلك إلى تنامي الشعور بعدم الثقة حيال ما تعلنه الرياض بخصوص اليمن، وهو ما حدث فعلاً عندما انتهكت طائرات العدوان الهدنة بعد سريانها بساعتين بتنفيذ غارات في لحج وصعدة. واستطراداً، فإن ذاكرة اليمنيين - القريبة والبعيدة - مع السعودية لا مجال فيها للثقة، بحسب ما يقول عضو الهيئة الإعلامية لـ «أنصار الله»، صلاح العزبي.

وفيما يشهد الجانب الصحي أسوأ وضع له جراء الحصار السعودي والعدد الكبير للجرحى والمصابين الذي يصلون إلى أكثر من أربعة آلاف حالة، فقد وصلت، أمس، طائرتان تابعتان لـ «الصليب الأحمر الدولي» ومنظمة «أطباء بلا حدود» إلى مطار العاصمة صنعاء، على متنها بعض الكوادر الطبية والأدوية والمستلزمات، بحسب محمد السيفي المسؤول في عمليات وزارة الصحة التي استقبلت الطائرات وتنسق مع تلك الجهات لتوزيع الأدوية والمستلزمات والكادر الطبي على المستشفيات التي يقيم فيها جرحى العدوان السعودي.

من جانب آخر، يتطلع اليمنيون إلى انفراج أزمة المشتقات النفطية، وهو الأمر الذي يعتقدون أن حدوثه لا بد أن يسهل في انفراج بقية الأزمات. لكون البلاد مصابة بالشلل التام. وعاد ملاك السيارات لاستخدام ألياتهم فور شيوع خبر عزم الشركة اليمنية للنفط على تحريك ناقلات المشتقات النفطية من مدينة الحديدة إلى بقية المدن، وذلك بعدما تركوها في طوابير طويلة جداً أمام محطات التزود بالوقود، قطعت معظم شوارع العاصمة.

وتدير شركة النفط اليمنية شبكة كبيرة من محطات التزود بالوقود في صنعاء وفي المحافظات الأخرى، وأكبرها تلك الواقعة في شارع الستين في العاصمة، ويديرها محمد الانسي، الذي يقول إن المواطنين «عادوا إلى سياراتهم للمرابطة أمام المحطة مع سريان الهدنة، يحدوهم الأمل بانفراج أزمة المشتقات النفطية وعدم

أعلنت الرياض هدهدها ولم تسمح لمحزوني اليمن - وكذا للمنظمات الدولية - بالاعتناء بتدابير المدونات. رغم ذلك، بدأت تباشر انفراجات تظهر في عدد من الملفات الإنسانية

صنعا - إبراهيم السراجي

وفي اليوم الثاني، لم تنعكس الهدنة إيجابياً باتجاه انفراج الأزمة الحادة التي يعاني منها اليمنيون للحصول على الماء والغذاء والدواء وكذلك المشتقات النفطية. وهي الأزمة المستمرة منذ الأيام الأولى للعدوان بفعل الحصار السعودي الذي قصف المطارات المدنية وحال دون إغاثة الشعب اليمني، الأمر الذي أكدته تقارير صادرة عن مؤسسات تابعة للأمم المتحدة وعن منظمات حقوقية دولية.

كذلك، تقول مديرة إدارة المخيمات والإغاثة في وزارة الشؤون الاجتماعية، أمة الباري المهدي، «لم تحدث أي عمليات إغاثة للاجئين في صنعاء الذين ينتمون إلى أكثر من 1200 أسرة»، مضيفة أن «هناك معاناة كبيرة يواجهونها في توفير احتياجات اللاجئين».

وتؤكد المهدي الحرص على عدم إشعار اللاجئين بوجود صعوبات في توفير احتياجاتهم التي اقتضت منذ بداية العدوان حتى ثلث أيام الهدنة على ما تقدمه الشركات المحلية والتجار من معونات تشمل الغذاء والماء، فيما حوّلت «اللجنة الثورية» جزءاً من تبرعات الشعب اليمني للمجهود الحربي لمصلحة اللاجئين.

وتترافق تلك الصعوبات مع واقع أنه حتى مع بداية الهدنة مساء الثلاثاء الماضي، كان أول ما فكر فيه اليمنيون هو متى ستخربها السعودية؟ يعود

الذي أضاف إن قيادة العدوان تعتبر أن مواجهة الجيش و«اللجان الشعبية» مع عناصر «القاعدة» والتكفيريين في المناطق اليمنية «خرق للهدنة المزعومة». ويتطلق المنصور من هذا الواقع ليشير إلى «الارتباط الوثيق» بين السعودية و«القاعدة» والإرهابيين، «في أبيض صور التدخل في الشؤون اليمنية».

وكانت أحياء عدة في مدينة تعز قد شهدت يوم أمس اشتباكات بين الجيش و«اللجان» من جهة، وبين المجموعات المسلحة الموالية للرئيس الفار عبد ربه هادي والتابعة لحزب «الإصلاح»، كما اتهمت تلك المجموعات «أنصار الله» بإفشال الهدنة في محافظات الضالع وأبين وعدن.

وفي سياق متصل، سلم عدد من المنظمات الحقوقية والقانونية في اليمن ملفات عن جرائم وانتهاكات العدوان إلى ولد الشيخ خلال لقاءها به قبل مغادرته صنعاء أمس.

وكانت «رابطة المعونة» و«ائتلاف منظمات المجتمع المدني اليمني»، قد سلمتا ولد الشيخ تقرير رصد توثيق شامل لأبرز انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم العدوان وجرائم الحرب والإبادة الجماعية التي ارتكبتها السعودية بحق اليمنيين. وأوصت المنظمات في رسالتها للمبعوث الدولي المجتمع الدولي بفرض وقف العدوان وفك الحصار وإحالة ملف اليمن إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي للتحقيق فيها ومحاسبة كل المتورطين في ارتكاب جرائم الحرب والعدوان والعنف، مطالبة المبعوث الدولي بالتزام الحياد.

إلى ذلك، بدأ تنظيم «القاعدة» في مدينة المكلا (حضرموت) التي يسيطر عليها، باتخاذ تدابير تذرر بنية التنظيم فرض ما يشبه الحكم الذاتي، حيث فرض يوم أمس حظراً على تجارة القات، وذلك بواسطة ما يدعى «الإدارة الأمنية» التابعة للتنظيم.

تم تشكيك عدة لجان للإغاثة الحكومية وللجائنين وأخرى للخدمات

تعرض العدوان السعودي بقصف الناقلات القادمة من الحديدة بفعل الهدنة، حيث إن الشركة أحجمت عن تحريكها بعد استهدافها لأكثر من مرة واستشهاد عدد من السائقين». وفي السياق، يؤكد المسؤول في شركة النفط اليمنية، حمدي الأمين، أن «ناقلات المشتقات النفطية وصلت إلى صنعاء والمحافظات الأخرى في ثالث أيام الهدنة»، مشيراً إلى أن الشركة زوّدت السوق المحلية

تقرير أولي: عشرة آلاف ضحية!

وفي ما يخص «التجمعات السكانية»، ذكر التقرير أنه «بلغ إجمالي التجمعات السكانية المدنية التي طالها القصف الجوي والصاروخي والبحري والبري 674 تجمعاً سكانياً، منها 538 تعرضت للقصف الجوي والصاروخي والبحري من قبل قوات التحالف، و153 تجمعاً سكانياً تعرضت لقصف بري وشهدت اشتباكات بين الجماعات المسلحة وقوات الجيش والأمن».

وفي هذا الصدد، بيّنت الأرقام المنشورة أن الحصيلة المذكورة موزعة على الشكل الآتي: «أمانة العاصمة 156 تجمعاً، محافظة صنعاء 39 تجمعاً، محافظة الضالع 19 تجمعاً (12 منها طالها القصف الجوي و7 شهدت مواجهات بين قوات الأمن والجيش والجماعات المسلحة)، محافظة تعز 65 تجمعاً (43 منها طالها القصف الجوي و22 شهدت مواجهات بين قوات الجيش والأمن والجماعات المسلحة)، محافظة الحديدة 42 تجمعاً، محافظة لحج 11 تجمعاً (5 منها طالها القصف الجوي و10 شهدت مواجهات بين قوات الأمن والجيش والجماعات المسلحة)، محافظة حجة 23 تجمعاً إضافة إلى استهداف مخيم لاجئين تابع للأمم المتحدة والسجن المركزي في مديرية عيس، محافظة المحويت 4 تجمعاً، محافظة صعدة 149 تجمعاً، محافظة شبوة 18 تجمعاً (8 منها طالها القصف الجوي و10 شهدت مواجهات

لم تصدر بعد تقارير يمنية رسمية نهائية بشأن نتائج عدوان السعودية على اليمن. ويانتظار ذلك، نشرت مؤسسة «فريدوم هاوس - اليمن» الأميركية، تقريراً بيّن أن عدد الضحايا بلغ نحو عشرة آلاف، فيما ذكر أن إجمالي التجمعات السكانية المدنية «التي طالها القصف الجوي والصاروخي والبحري والبري» بلغ 674 تجمعاً سكانياً.

وأوضح معدو التقرير أنه «تم استقبال المعلومات من الفرق الميدانية لمؤسسة بيت الحرية في جميع المحافظات اليمنية»، بالتعاون مع عدد من المؤسسات المدنية، إضافة إلى حقوقيين وناشطين مدنيين وإعلاميين متطوعين في عموم المحافظات.

وبحسب التقرير، بلغ إجمالي القتلى من المدنيين «3979 قتيلاً»، بينهم 571 طفلاً وطفلة دون الخامسة عشرة و249 امرأة، فيما بلغ إجمالي الجرحى والمصابين المدنيين 6887 جريحاً، 531 منهم في حالة حرجة، بينهم 1106 أطفال دون الخامسة عشرة، وقرابة 775 امرأة.

وبحسب «الإحصائيات الأولية»، اضطر «ما بين 160 إلى 170 ألف أسرة إلى النزوح من المساكن والأحياء والقرى والمدن التي طالها القصف الصاروخي أو شهدت اشتباكات مسلحة أو تضررت منه أو تلقت تهديدات باستهداف تلك الأحياء».

من الرئيس الفار بضرورة سحب السفير اليمني من طهران وقطع العلاقات الدبلوماسية معها «على وجه السرعة». وأكدت وزارة الخارجية ضرورة أن تمتثل سفينة المساعدات الإيرانية لعمليات التفتيش قبل أن ترسو هناك، فيما قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية ستيف وارن إن إيران امتنعت حتى الآن عن نشر سفن حربية لمرافقة سفينة الإغاثة رغم إعلانها ذلك.

من جهة أخرى، وعلى خط الحركة السياسية البطيئة التي لم تفلح بعد في إيضاح أفق بداية عملية سياسية تحل محل إراقة الدماء في اليمن، أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، نائب الرئيس اليمني، خالد بحاح، دعوته إلى عقد مؤتمر لأطراف الأزمة في اليمنية «في دولة ثالثة» غير السعودية واليمن، ولمح المتحدث الرسمي باسم بان، ستيفان دوغريك، إلى أن العاصمة السويسرية جنيف قد تحتضن المؤتمر لكونها شهدت سابقاً جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف.

(الأخبار، أ ف ب، رويترز)

(الأخبار)